



25٪ انخفاض السيولة والمتوسط يتراجع إلى 26 مليون دينار

## 652 مليون دينار خسائر أسبوعية للبورصة

شريف حمدي

جذحت مؤشرات البورصة الكويتية للانخفاض الجماعي في تعاملات الأسبوع الثاني في شهر رمضان المبارك، وذلك على عكس توجه السوق بالأسبوع الأول الذي حققت فيه المؤشرات قفزة كبيرة على ضوء استهداف العديد من الأسهم القيادية خاصة بالسوق الأول الذي قاد السوق لمكاسب كبيرة على مستوى المؤشرات فضلا عن المتغيرات وفي مقدمتها القيمة السوقية التي حققت نحو 1.6 مليار دينار مكاسب. وكان منطقيا في الأسبوع المنتهي أمس، أن يكون هناك توجه بيعي لتحقيق الاستفادة من فروقات الأسعار للأسهم التي ارتفعت قيمها السعرية الأسبوع الماضي، لينتهي السوق بعمليات الأسبوع على تراجع جماعي، إذ سجلت القيمة السوقية خسائر تقدر بـ 652 مليون دينار لتراجع القيمة إلى 27,699 مليار دينار وذلك من 28,351 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي بنسبة انخفاض 2.3٪.

وشهدت السيولة المتدفقة للسوق تراجعا بنسبة 25٪، إذ بلغت المحصلة الأسبوعية 132 مليون دينار بمتوسط يومي 26 مليون دينار مقارنة مع 179 مليون دينار بمتوسط يومي 35 مليون دينار الأسبوع الماضي.

وبدا جليا أن توجه المستثمرين للتصريف لتحقيق الأرباح كان العامل الأكثر تأثيرا في السوق على الرغم من وجود معطى إيجابي يتمثل في ارتفاع سعر برميل النفط الكويتي لأعلى من 20 دولارا للبرميل.

وأنهت البورصة تعاملات الأسبوع على تراجع جماعي للمؤشرات، وذلك على النحو التالي:

- انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 2.3٪ خاسرا 126 نقطة ليتراجع إلى 5230 نقطة من 5356 نقطة الأسبوع الماضي.
- تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 2.1٪ بخسارته 89 نقطة ليتراجع إلى 4137 نقطة وذلك من 4226 نقطة الأسبوع الفائت.
- انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 2.3٪ محققا 114 نقطة خسائر ليصل إلى 4861 نقطة وذلك من 4975 نقطة الأسبوع الماضي.

الاعتماد على النفط فقط أمر خطير وهو سلعة ستنتهي لا محالة .. و23 مليار دينار عجز السنوات الخمس الماضية

## باقر لـ «الأنباء»: نفاذ «احتياطي الأجيال»

## خلال 15 عاما في حالة السحب منه لسد عجز الميزانية

البحث عن الإصلاح الاقتصادي ضرورة حتمية وإلا فسيصاب الاقتصاد بعجز دائم

نصف مليون مواطن سيخرجون قريبا وهو عبء كبير على ميزانية الدولة



أحمد باقر

قيم عادلة للأراضي المستأجرة من قبل الدولة، كما يجب تطبيق قانون «B.O.T» الخاص بالبناء والتشغيل والإعادة للدولة، وقانون «P.P.P» للمشاركة بين القطاعات كافة وهذا يعد مجالا كبيرا لممارسة الأعمال، إضافة إلى تطبيق قوانين حماية المنافسة وعدم الاحتكار.

ولفت باقر إلى أنه يجب ألا تتعدى سيطرة أي شركة على ما يزيد على 30٪ من إجمالي الأسهم سواء بنك أو مؤسسة أو مطعم أو وكالة معينة أو سلعة بعد عينها، لكي تتاح الفرصة للآخرين للاستثمار والدخول إلى السوق، وبذلك يساهم القطاع الخاص في ميزانية الدولة بشكل مباشر، وهو يعد نوعا من تقليل البيروقراطية والقيود وفتح المجال له لممارسة كل الأعمال.

الأعمال الحرفية والصناعية وإنشاء الشركات المساهمة العامة وتحريم الأراضي والمشاركة في حل مشكلة الإسكان والعديد من الأمور، ولكن يشترط في ذلك توظيف المواطنين، وتادية جزء من الأرباح للدولة». وحول الإصلاحات الاقتصادية التي يجب تطبيقها، أكد باقر أن الدستور الكويتي ينص في مادته 16 على أن الملكية ورأس المال مقومات أساسية ولها واجبات اجتماعية ويجب تطبيقها حاليا، كما أن جميع الدول المتقدمة تتحصل على ضرائب، لذلك نستطيع الحصول على الزكاة الشرعية كبدائل للضرائب، وأخذ

عن إيرادات موازية للإيرادات النفطية التي تعتبر الإيراد الوحيد في الدولة.

وأشار باقر إلى أن أي دولة تعتمد على إيراد واحد فقط تصاحبه زيادة في المصروفات نتيجة النمو السكاني الذي يتطلب العديد من الخدمات المقدمة له كالرواتب والمدارس والمستشفيات والجامعات.. الخ، بالتالي تعتبر معرصة للعجز الاقتصادي المستمر، مضيفا أن الاعتماد على النفط فقط يعد أمرا خطيرا، حيث إنه لا يوجد ضامن لأسعار النفط المتقلبة، كما أنه يعتبر سلعة نابضة ستنتهي لا محالة في السنوات المقبلة، إضافة

بأبي أحمد

قال وزير التجارة والصناعة الأسبق أحمد باقر، في تصريح خاص لـ «الأنباء»، إن العجز في الميزانية أصبح واقعا ولا يجوز أن يتكره أحد، خاصة أنه وصل في السنوات الخمس الأخيرة إلى ما يقارب 23 مليار دينار، مضيفا أن الحل ليس تغطية العجز في الميزانية من صندوق احتياطي الأجيال القادمة، موضحا أن جميع الاقتصاديين وصندوق النقد الدولي أكدوا أنه في حالة تم السحب منه فسينتهي في 15 عاما فقط، وإنما الحل السليم يأتي بالإصلاح الاقتصادي، بمعنى ضغط المصروفات والبحث



## إعلان عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي للدورة الخامسة عشرة (2020 - 2022) للأعضاء العاديين والمستقلين

## بيت التمويل الكويتي Kuwait Finance House



10. ألا تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في البنك أو مجموعة البنك.
11. ألا يكون عند الترشح أو خلال العامين السابقين يعمل لدى البنك أو ضمن مجموعة البنك، أو لدى أي من المساهمين الرئيسيين في البنك أو المجموعة.
12. ألا يكون لديه أو لدى أقاربه من الدرجة الأولى أي علاقة ائتمانية مع البنك أو مجموعة البنك تزيد عن إجمالي المبلغ المحدد في تعليمات القروض الاستهلاكية والإسكانية، وألا يكون لديهم ودائع أو محافظ مداراة لدى البنك أو مجموعة البنك تزيد في مجموعها عن 100 ألف دينار كويتي أو ما يعادلها من العملات الأخرى.
13. ألا يكون مالكا لشركة أو مساهما رئيسيا فيها أو عضواً في مجلس إدارتها أو عضواً تنفيذياً فيها، حاصلة على ائتمان، أو ضامنة لائتمان من البنك أو مجموعة البنك تزيد قيمته على نسبة 5% من رأس المال المدفوع.
14. ألا يكون عند الترشح أو خلال العامين السابقين شريكاً في مكتب التدقيق الخارجي للبنك أو عضواً في فريق التدقيق على مجموعة البنك، وألا تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق الخارجي.
15. ألا يتقاضى من البنك أي راتب أو مبلغ مالي باستثناء ما يتلقاه لقاء عضويته في المجلس أو توزيعات الأرباح التي يتقاضاها بصفته مساهما أو الفوائد المستلمة أو المستحقة على ودائعه أو استثماراته من الأنشطة الاعتيادية للبنك.

يسر بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع) أن يعلن عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع) للأعضاء العاديين والمستقلين للدورة الخامسة عشرة ومدتها ثلاث سنوات (2020 - 2022) وفقاً للشروط الآتية:

### أولاً: بالنسبة للأعضاء العاديين من مساهمي بيت التمويل الكويتي:

استيفاء المتطلبات والشروط المقررة بالمادة (68) المعدلة من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته بشأن القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة للترشيح، وكذلك الشروط الواردة في النظام الأساسي لبيت التمويل الكويتي المادة (17).

### ثانياً: بالنسبة للأعضاء المستقلين:

استيفاء المتطلبات والشروط العامة لعضوية مجلس الإدارة والشروط الخاصة بالأعضاء المستقلين والمقررة ضمن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي والمؤرخة 10 سبتمبر 2019 والمبينة أدناه:

1. أن يكون متمتعاً بأهلية التصرف.
2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية بعقوبة مقيدة للحرية أو جريمة إفلاس بالتقصير أو التديس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
3. ألا يكون قد أشهر إفلاسه أو امتنع عن الدفع ولو لمرة واحدة.
4. أن يكون حسن السمعة محمود السيرة.
5. أن يكون لديه خبرة كافية في الشؤون المصرفية أو المالية أو الاقتصادية وفقاً للقواعد والضوابط الصادرة من مجلس إدارة بنك الكويت المركزي.
6. ألا يكون عضو مجلس إدارة أو موظفاً في بنك آخر من البنوك العاملة في دولة الكويت.
7. ألا تزيد مساهمته ومساهمة أي من أقربائه من الدرجة الأولى مجتمعين، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن 1% من أسهم البنك.
8. ألا يكون، عند الترشح أو خلال العامين السابقين من تاريخ الترشح، لديه علاقة تجارية مؤثرة أو إدارية أو استشارية مع أي من المساهمين الرئيسيين في البنك أو أي من المجموعات المالكة الذين يشكل تحالفهم نسبة مساهمة تجعلهم في عداد المساهم الرئيسيين.
9. ألا يكون عند الترشح أو خلال العامين السابقين من تاريخ الترشح، قد شغل عضوية مجلس إدارة في البنك أو أي منصب تنفيذي فيه أو ضمن مجموعة البنك. واستثناءً، ولمرة واحدة، عند البدء في تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي في شأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك، فإنه يجوز ترشح الأعضاء الحاليين في البنك أو ضمن مجموعة البنك ممن تنطبق عليهم جميع شروط الاستقلالية الأخرى.